محضر الجلسة رقم 802

التاريخ: الخميس 22 ربيع الآخر 1433 (15 مارس 2012).
الرئاسة: السيد كريم غلاب، رئيس مجلس النواب والدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: خمسة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة وسبع دقائق مساءا.
جدول الأعمال: جلسة مشتركة بين غرفتي البرلمان للاستماع إلى تقديم مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012.

السيد كريم غلاب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

افتتحت الجلسة،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصلين 66 و68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012، فأحيل الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم، فليتفضل مشكورا.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسيكم الموقرين بعرض يتضمن الخطوط الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2012، باعتباره لبنة أولى في تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي الذي يضع له كهدف أسمى، تنزيل مقتضيات الدستور الجديد تنزيلا ديمقراطيا.

ويأتي مشروع قانون المالية لسنة 2012 - كما تعلمون - متزامنا ومتفاعلا في إعداده وتقديمه مع ظرفية وطنية وإقليمية ودولية تطبعها العديد من التحولات السياسية وكذا التطورات الاقتصادية المضطردة على وقع الأزمة المالية.

على الصعيد الوطني، شهدت بلادنا في الفترة الأخيرة دينامية جديدة على مستوى الإصلاحات المؤسساتية والسياسية، في تجاوب مع انتظارات المواطنات والمواطنين، بحيث شكل الخطاب الملكي التاريخي الذي وجهه صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، أيده الله، يوم 9 مارس 2011، دفعة قوية في اتجاه استكمال البناء الديمقراطي وترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات وإرساء تعاقد مجتمعي جديد للمستقبل من خلال إقرار دستور فاتح يوليوز الذي يترجم طموحات الشعب المغربي بمختلف مكوناته وفئاته إلى المواطنة الكاملة والحياة الكريمة والتنمية الشاملة والارتقاء الاجتماعي.

وعلى هذا النهج، والتزاما بروح ومنطوق الدستور الجديد، تم إجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها يوم 25 نونبر الماضي التي تميزت بنسبة مشاركة مرتفعة وبنتائج أجمع الملاحظون والمراقبون الوطنيون والدوليون على شفافيتها ونزاهتها وتجسيدها لإرادة المواطنات والمواطنين، مكرسة بذلك خصوصية النموذج المغربي في مباشرة التحول والتغيير في إطار ثوابت الأمة والاستقرار والمصلحة العليا للبلاد.

وفي ظل هذه الظرفية الاستثنائية حيث تتقاطع الانتظارات والرهانات والتحديات، حرصت الحكومة منذ تعيينها من طرف جلالة الملك، نصره الله، ونيلها لثقة مجلس النواب، على إعطاء الأولوية لمباشرة مشروع قانون المالية لسنة 2012، بحث تمت المصادقة على توجيهاته العامة من قبل المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك، وتكاثفت جهود مختلف القطاعات الوزارية من أجل الإسراع بعرضه على أنظار المؤسسة التشريعية ومناقشة مضامينه في إطار التفاعل والتعاون والحوار الجاد والمثمر الذي يقتضيه هذا القانون، باعتباره أحد المكونات الأساسية للسياسة العامة لبلادنا ومدخلا لتفعيل التدابير والإجراءات الواردة في البرنامج الحكومي.

وفي هذا الصدد، فإن العرض الذي نتشرف بتقديمه أمامكم يتوزع إلى ثلاثة محاور أساسية :

- أولا : بسط الإطار المرجعي والسياق الدولي والوطني المعتمدين في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2012، وكذا الوقوف على مرتكزات هذا المشروع في ضوء توجهات البرنامج الحكومي؛
- ثانيا : تقديم أهم مضامين تدابير مشروع قانون المالية في أبعادها المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية؛
- ثالثا وأخيرا: المعطيات المفصلة حول محتوى مشروع قانون ميزانية 2012، سيتولى تقديمها زميلي السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد المالية، المكلف بالميزانية.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يستند مشروع قانون المالية لسنة 2012 إلى أولويات وأهداف البرنامج الحكومي كما هي محددة أساسا في تثمين الإنسية المغربية وتلاحم مكوناتها المتنوعة وترسيخ دولة القانون والحكامة الرشيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتعزيز أسس نمو اقتصادي قوي ومستدام وضمان الولوج العادل إلى الخدمات الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتضامن بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات.

وفي هذا الصدد، فإن المشروع ينبني على نموذج اقتصادي واضح المعالم والمرامي، يقوم على :

- أولا: تعزيز النمو الداخلي؛
- ثانيا: تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل؛
- ثالثا: تأهيل العنصر البشري؛
- رابعا: تطوير آليات التضامن والحماية الاجتماعية؛
- خامسا: إرساء تنمية مندمجة متوازنة ومستدامة ذات بعد ترابي.

أما فيما يخص السياق العام لإعداد هذا المشروع، فقد تميز باستمرار الأزمة الاقتصادية الدولية وآثارها على اقتصادنا الوطني رغم أسس مناعته، وهذا فضلا عن اضطراب الموسم الفلاحي جراء تأخر التساقطات المطرية.

وهكذا، فقد تمت مراجعة توقعات النمو العالمي برسم سنة 2012 من 4% إلى 3.3%، فيما يتوقع أن يكون تراجع نمو منطقة الاتحاد الأوربي، أهم شريك اقتصادي لبلادنا، أكثر حدة، لينتقل من 1.1% إلى 0.5-%، كما ينتظر أن تعرف التوقعات المرتبطة بوتيرة نمو المبادلات التجارية العالمية برسم سنة 2012 تراجعا ملحوظا من 5.8% إلى 3.9%.

وعلاوة على استمرار عدم الاستقرار المالي والاقتصادي على الصعيد الدولي، سيبقى الاقتصاد العالمي محاطا بمخاطر تضخمية ارتباطا بارتفاع أسعار المواد الطاقية والمواد الأولية وتزايد تقلبات أسعار الفائدة والصرف.

وأما على الصعيد الوطني، فقد سجل الاقتصاد الوطني دينامية، بحيث سجل معدل النمو سنة 2011 نسبة 4.8% نتيجة – بالخصوص - لانتعاش الناتج الداخلي غير الفلاحي الذي سجل نمو ديال 4.9%.

هذا، وبالموازاة مع تحسن ظروف تمويل الاقتصاد الوطني، إذ ارتفع معدل التدفق السنوي للقروض البنكية الممنوحة للاقتصاد الوطني إلى 65 مليار درهم مع استقرار أسعار الفائدة، وأساسا التحكم في معدل التضخم في حدود 0.9%.

في المقابل، أثرت التقلبات الظرفية الدولية سلبا على التوازنات الخارجية، حيث ساهم ارتفاع واردات الطاقة والحبوب بحوالي 70% في تفاقم العجز التجاري الذي بلغ 185.5 مليار درهم، وذلك رغم ارتفاع الصادرات بنسبة 14.3%.

ومن جانب آخر، عرفت وتيرة نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج انخفاضا من 8.3% سنة 2010 إلى 7.6% سنة 2011. وعرفت كذلك مداخيل الأسفار انخفاضا من 6.8% إلى 4%، الشيء الذي أثر سلبا على الحساب الجاري الذي سجل عجزا قد يتجاوز 6.5% من الناتج الداخلي الخام مقابل 4.5% سنة 2010.

وقد ساهمت هذه العناصر مجتمعة في تراجع احتياطات الصرف إلى 167 مليار درهم مقابل 188 مليار درهم سنة 2010 ونسبة تغطية الواردات من السلع والخدمات إلى 5 أشهر.

من جهة أخرى، تقلصت الهوامش لتدخل الدولة، حيث بلغ عجز الميزانية 0.1% من الناتج الداخلي الخام عند نهاية سنة 2011. وكنتيجة مباشرة لذلك، ارتفع معدل المديونية ليبلغ 52.9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وعلى الرغم من هذه التحديات والصعوبات المرتبطة بآثار الظرفية الدولية وارتفاع العجز، يلاحظ أن الاقتصاد الوطني ظل يحافظ على مقومات المناعة الكفيلة بمواجهة الأزمة الدولية والتقليص من آثارها السلبية على القطاعات الأكثر ارتباطا بالتقلبات الظرفية الخارجية، وكذلك إمكانية استثمار الفرص المتاحة نتيجة للأزمة الدولية، كما تؤكد ذلك مختلف التقارير الدولية، وخاصة من لدن وكالات التصنيف الإئتماني التي حافظت لبلادنا على تصنيفها في "درجة الاستثمار" في وقت تراجعت فيه درجات العديد من البلدان، خاصة منها البلدان المتقدمة وكذلك بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

ينبني مشروع قانون المالية لسنة 2012 على ثلاث مرتكزات كبرى نابعة من أولويات البرنامج الحكومي، وتتمثل أساسا في:

1- تعزيز دولة القانون وتدعيم مبادئ وآليات الحكامة الجيدة؛

2- تعزيز أسس نمو قوي ومستدام في إطار مواجهة تداعيات الأزمة العالمية واستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية؛

3- ضمان ولوج عادل للمواطنين للخدمات الأساسية وترسيخ مبادئ التضامن وتكافؤ الفرص.

إننا نسعى أن يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2012 سندا لترسيخ مسار البناء الديمقراطي وتفعيل الإصلاحات الأساسية والمؤسساتية العميقة التي انخرطت فيها بلادنا، والمساهمة الواعية طبقا لأولويات البرنامج الحكومي في تنزيل مقتضيات الدستور الجديد وفق مقاربة تشاركية، وفي مقدمتها تفعيل القوانين التنظيمية باعتبارها المحرك الحقيقي لما يفتحه من آفاق ديمقراطية واعدة وإرساء الجهوية المتقدمة من خلال الإطار القانوني للجهة كمنطلق لإصلاح وتجديد هياكل الدولة.

كما يأتي ضمن الأولويات كذلك، ترسيخ نهج الحكامة الجيدة عبر عدة واجهات، في مقدمتها مواصلة جهود تحديث تدبير المالية العمومية بإصلاح

القانون التنظيمي للمالية، سعيا إلى تحسين أداء التدبير العمومي وتعميق شفافية المالية العمومية وكذا تقوية دور البرلمان في مجال مراقبة المالية العمومية. كما سيمكن هذا الإصلاح من إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن السياسات العمومية والبعد الجهوي.

كما ستتم - في نفس السياق - مباشرة الإصلاحات التشريعية الرامية إلى مراجعة مدونة الصفقات العمومية وتعميمها على إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، وتوطيد دور المفتشية العامة للمالية وتحديث المنظومة المؤطرة لتدخلاتها وإصلاح القانون المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة.

وبالموازاة مع ذلك، سيتم تطوير مقاربة مندمجة لتدبير السياسات التنموية، تعتمد البرامج التعاقدية القطاعية المندمجة وتكرس مبادئ النزاهة والفعالية والتنسيق، مع إعطاء الشراكة بين القطاعين العام والخاص مكانة متقدمة في تدبير وتمويل إنجاز المشاريع بمختلف المجالات الاقتصادية وكذلك الاجتماعية.

كما ستوجه الحكومة كامل عنايتها إلى تحديث الإدارة والارتقاء بالأداء والخدمات المقدمة للمواطنين إلى مستوى أعلى من النجاعة والفعالية والمردودية من خلال مواصلة تبسيط المساطر وتيسير الولوج إلى الخدمات العمومية وإصدار القانون المتعلق بالحصول على المعلومة، تطبيقا للمادة 27 من الدستور.

في نفس السياق، تضع الحكومة ضمن أولوياتها برسم سنة 2012 تحسين مناخ الأعمال، من خلال تقوية ورش الإدارة الإلكترونية. كما ستعمل على توطيد ركائز عدالة مستقلة وفعالة ومحاربة مختلف أشكال الفساد والرشوة والريع الاقتصادي والاحتكار والعمل على ضمان تكافؤ الفرص وحرية المبادرة الخاصة والشفافية والمنافسة الشريفة.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يتأسس مشروع قانون المالية لسنة 2012 في مرتكزه الثاني على تعزيز أسس نمو قوي ومستدام، في إطار مواجهة تحديات الأزمة العالمية واستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على دعم الاستثمار المنتج والضامن لفرص الشغل، من خلال:

- أولا: تكثيف الاستثمار العمومي بناء على رؤية توازن بين تأهيل التراب الوطني من خلال البنى التحتية ومواصلة تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقدرة على التشغيل والتصدير وبناء الدعامات الإستراتيجية للأمن الطاقي والغذائي.

وهكذا، سيعرف الاستثمار العمومي ارتفاعا بقيمة 21 مليار درهم، ليبلغ 188,3 مليار درهم. سيمكن هذا المجهود من مواصلة إنجاز وتحديث البنى التحتية، وخاصة توسيع الشبكة الوطنية للطرق السيارة ومواصلة إنجاز برنامج الطرق السريعة وتوسيع الشبكة السككية وأشغال توسيع وتأهيل الموانئ وكذا تهيئة وتوسيع المطارات وبناء السدود وإنجاز مركبات الطاقية الشمسية والريحية والمشاريع الكبرى للتنمية الحضارية والمشاريع الإنتاجية خاصة في مجال الفوسفاط ومشتقاته.

كما سينصب المجهود الاستثماري للدولة على تفعيل الاستراتيجيات القطاعية بهدف تنويع وتحديث البنيات الإنتاجية وإحداث مناصب شغل وتعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية، ذلك مع ملاءمتها مع التطورات الدولية وتسريع وتيرة إنجازها، وضمان توفير شروط الفعالية والنجاعة والتقائية السياسات العمومية؛

- ثانيا: تأمين مسارات تكوينية للكفاءات تواكب حاجيات الاستراتيجيات القطاعية، من خلال إعداد إستراتيجية مندمجة لتنمية التكوين المهني عبر دعم التكوين في مجال صناعة الطائرات والمكونات الإلكترونية والخدمات عن بعد والصناعة والصناعة التقليدية والفلاحة وتنمية التكوينات المهنية بالمؤسسات الجامعية، فضلا عن دعم المؤهلات والمهارات الذاتية للطلبة عبر تمكينهم من اللغات والتواصل وتقنيات المعلوميات والتكنولوجيات الحديثة وتطوير البحث العلمي أساسا عبر تجميع وحدات البحث في أقطاب منسجمة وتحيين الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي، دعما لإدماج اقتصاد المعرفة في مسارات التنمية وتقوية تنافسية النسيج الإنتاجي الوطني؛

ثالثا: تعزيز جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والدولية من خلال إحداث أقطاب تنموية صناعية وفلاحية وخدماتية مندمجة وتشجيع المناطق الحرة للتصدير وتنزيل إصلاحات نوعية تهم القطاع المالي بمكوناته الثلاث: (سوق الرساميل، القطاع البنكي، قطاع التأمينات) وتعزيز تنافسية وإشعاع القطب المالي للدار البيضاء وإعطاء الانطلاقة لجيل جديد من الإصلاحات الضريبية والجمركية ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم الابتكار وتمويل البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات المتقدمة وتشجيع المجمعات الصناعية القطاعية وتشجيع نقل التكنولوجيا وتسهيل الولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية والصفقات العمومية وتطوير آليات التمويل والضمان لتشمل المقاولات الصغيرة جدا.

وفي إطار حرصها على ضمان حكامة تنموية متنافسة، ستعمل الحكومة على استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية، في ظل إكراهات الظرفية الدولية والوطنية واعتماد آليات من أجل ضمان مسار سليم للمالية العمومية يمكن من حصر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2016.

وفي هذا الصدد، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2012 مجموعة من الإجراءات ستمكن من حصر عجز الميزانية في معدل 5% من الناتج الداخلي الخام بهدف تعزيز استقلالية القرار الاقتصادي، وذلك عبر اعتماد سياسة

إرادية لترشيد النفقات العمومية تتمثل في تخفيض 50% من النفقات المتعلقة بالفندقة والإيواء والاستقبال وتنظيم الاحتفالات الرسمية وعقلنة نفقات الدراسات وحصر نفقات التسيير الأخرى في حدود الحاجيات الملحة للإدارات.

كما سيتم تعزيز آليات المراقبة الجبائية والتخفيض التدريجي من الإعفاءات الضريبية، باستثناء تلك التي تستهدف إنعاش وتشجيع الاستثمار المنتج وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن منطلق أهمية التوازنات الاجتماعية في ضمان كرامة المواطن واستقرار المجتمع وتماسكه، يولي مشروع قانون المالية لسنة 2012 أهمية كبرى لتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصا التعليم والصحة والسكن، ويكرس مبادئ تضامن وتكافؤ الفرص.

ودعما للقدرة الشرائية للمواطنين، سيتم العمل على تنفيذ اتفاق 26 أبريل لسنة 2011، الذي تم عقده في إطار الحوار الاجتماعي، الذي رصد له غلاف مالي فاق 13.2 مليار درهم، موازاة مع التحكم في نسبة التضخم في حدود 2%. كما ستتم مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية، بالإضافة إلى مواصلة الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة، أخذا بعين الاعتبار تأثيراته الاجتماعية والموازناتية، بالموازاة مع تفعيل آليات الاستهداف المباشر للفئات المعوزة.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

وبقدر حرص الحكومة على الاستجابة للمتطلبات المالية لمختلف القطاعات، فإنها تحرص في الآن ذاته على نهج سياسة تضامنية تمكن من التوزيع العادل للمجهود الوطني في هذا المجال، الشيء الذي تجسده عدد من الآليات والإجراءات المقترحة التي يأتي على رأسها إحداث "صندوق التماسك الاجتماعي" باعتمادات تقدر ب 2 مليار درهم، سيتم تخصيص هذا الصندوق لاستهداف الفئات الضعيفة عبر المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بنظام المساعدة الطبية، الذي أعطى جلالة الملك أيده الله، قبل يومين، انطلاقة عملية تعميمه على مختلف ربوع المملكة في أفق أن يشمل حوالي 8،5 مليون مواطنة ومواطن من الشرائح المعوزة.

كما سيقدم هذا الصندوق الدعم النقدي المباشر لفائدة تمدرس أبناء الأسر الفقيرة ولمحاربة الهذر المدرسي، برنامج "تيسير"، كما سيتم في إطار هذا الصندوق، استهداف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وسيتم تمويل هذا الصندوق من خلال مساهمة تضامنية برسم سنة 2012 من لدن الشركات التي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي 200 مليون درهم بنسبة 1.5%، إضافة إلى الرفع من الرسم الداخلي من استهلاك التبغ ب 1.6%.

وفي مجال التضامن الاجتماعي دائما، وفي إطار البدء في تفعيل آليات استرجاع الدعم الذي تستفيد منه الفئات الميسورة في إطار صندوق المقاصة، يقترح مشروع قانون المالية إعادة النظر في رسم أول تسجيل للسيارات عند الاقتناء، مع الحرص على وضع سلم يراعي قيمة السيارة وقوتها الجبائية.

وعلى نفس الأساس، ستتم مراجعة أسعار الضريبة السنوية على السيارات، بما يمكن من توزيع عادل لهذا المجهود، على أن تستثنى من هذا الإجراء العربات المعدة للنقل العمومي.

من جانب آخر، ونظرا للأولوية القصوى التي يحظى بها التشغيل وإدماج حاملي الشهادات في البرنامج الحكومي، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2012 خلق 26.204 منصب شغل وفق ما تمليه الحاجيات الملحة لضمان السير العادي للإدارة والرفع من فاعليتها، ستخصص 45 منها لقطاعات التعليم والصحة والعادل.

كما سيتم رصد مليار درهم لفائدة صندوق دعم تشغيل الشباب قصد تفعيل الآليات الجديدة الهادفة إلى إدماج الشباب في سوق الشغل مع ضمان استمراريتهم في العمل واستفادتهم من الحماية الاجتماعية، كما سيتم رفع المنحة الموجهة للطلبة.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

وانطلاقا من التزام الحكومة في برنامجها باعتماد المقاربة المجالية في برمجة الميزانية، وانسجاما مع التوجيهات الملكية بهذا الخصوص، يرتكز البعد المجالي لمشروع قانون المالية لسنة 2012 على منظور يوازن بين تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية وضمان انخراط كافة الجهات في التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمتضامنة والمستدامة.

ففيما يخص تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية، سترتكز مجهودات الحكومة على توفير التجهيزات والخدمات الأساسية وكذلك تحسين ظروف عيش هذه الساكنة، من خلال تخصيص ما يناهز 20 مليار درهم عبر مختلف البرامج العمومية.

كما سيتم الحرص على إنجاز برامج محاربة الفقر بالوسط القروي، في إطار المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي ستستفيد منها 701 جماعة قروية، إضافة إلى البرنامج الخاص بتأهيل المجال الترابي، الذي يهم حوالي مليون شخص من القاطنين ب 3300 دوار التابعين ل22 إقليما.

ويروم هذا البرنامج إلى تحسين عيش سكان بعض المناطق الجبلية أو التي تعاني من العزلة، وتقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب، وستعمل الحكومة على دعم هذه المبادرة من خلال تخصيص غلاف مالي يقدر ب2.3 مليار درهم.

هذا، بالإضافة إلى توسيع مجال تدخل "صندوق التنمية القروية"

ليشمل العمليات الخاصة بتنمية المناطق الجبلية مع تعزيز إمكانياته المالية لتبلغ مليار درهم.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية بخصوص مواجهة الانعكاسات السلبية لتأخر التساقطات المطرية، أعدت الحكومة برنامجا استعجاليا لدعم القطاع الفلاحي والوقاية من تدهور الوضع ميدانيا، من خلال رصد اعتمادات مالية تقدر ب 1.5 مليار درهم ستخصص بالأساس لحماية الماشية في المناطق المتضررة والحفاظ عليها. كما ستواصل الحكومة التعبئة والتتبع الميداني والتفاعل الفوري مع تطورات الوضع، وتقديم الدعم اللازم للفلاحين المتضررين وكذلك للعالم القروي عامة.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يمثل إرساء الجهوية المتقدمة أولوية بالنسبة للحكومة، انطلاقا من إيمانها بضرورة تحقيق نمو متوازن ومنسجم لمجموع التراب الوطني وعلى هذا الأساس، ستعمل الحكومة على اتخاذ المبادرات التالية :

- إصدار القانون التنظيمي للجهات واعتماد تقطيع جهوي يوفر مؤهلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل جهة؛
- إحداث "صندوق التأهيل الاجتماعي للجهات" و"صندوق التضامن بين الجهات" المنصوص عليهما في الدستور من أجل ضمان تنمية مجالية متوازنة؛
- إعادة صياغة مشروع اللاتمركز الإداري في علاقته مع الجهوية المتقدمة؛
- إصلاح نظام الجبايات المحلية بهدف تطوير مداخيل الجماعات الترابية؛
- تكريس البعد الجهوي للميزانية في إطار إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية بشكل يضمن التوطين المجالي للبرامج والإستراتيجيات القطاعية.

وكمدخل لهذه الإصلاحات، ولتفعيل دور الجهات في مجال التنمية وتأهيلها لتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية وإحداث أقطاب تنموية جهوية، حرصت الحكومة في إطار هذا المشروع على اعتماد المقاربة المجالية في برمجة الاستثمارات العمومية.

تلكم إذن هي أهم الخطوط الرئيسية والتوجهات الكبرى التي يتضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2012، الذي نريد له أن يكون خطوة أولى في تنفيذ البرنامج الحكومي وتفعيل التزاماته وتدابيره النابعة من انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين إلى الشغل والكرامة والارتقاء الاجتماعي والولوج المنصف والعادل إلى الخدمات وفرص النجاح وغيرها من حقوق ومستلزمات المواطنة الكاملة، التي ينص عليها دستور فاتح يوليوز.

إنه مشروع إرادي وطموح باختياراته وإجراءاته الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة آثار الأزمة العالمية والتفاعل مع التقلبات الظرفية الوطنية والدولية، مشروع يحرص على تقوية الاستثمار العمومي وتسريع وتيرة الأوراش الكبرى ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، من أجل الحفاظ على الشغل وخلق فرص شغل جديدة، مشروع يواصل حماية القدرة الشرائية، ويقترح إرساء آليات جديدة في التضامن والتماسك الاجتماعي واستهداف المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وأعطي الكلمة الآن إلى زميلي السيد إدريس الأزمي الإدريسي لتقديم معطيات مفصلة حول محتوى مشروع ميزانية 2012، وسنبقى معا رهن إشارة السيدات والسادة البرلمانيين لتقديم المزيد من المعطيات والتوضيحات التي يحتاجونها من أجل دراسة ومناقشة مضامين هذا المشروع الذي نراهن عليه جميعا، أغلبية ومعارضة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، فليتفضل مشكورا.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بدوري للسيدات النائبات والسادة النواب المحترمين بأحر التهاني على الثقة التي حظيتم بها من طرف الناخبين، كما أتقدم بأحر التهاني للسيد رئيس مجلس النواب على الثقة التي حظي بها من طرف نواب الأمة.

لقد تمت صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2012 في بعده المالي على أساس حصر مستوى العجز في 5% مقابل 6.1% سنة 2011. وذلك في سياق تنزيل التزامات البرنامج الحكومي بخصوص العمل على الرجوع التدريجي لنسبة عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2016.

وفي هذا الصدد، بلغ المجموع العام للتحملات المتوقعة برسم قانون المالية 2012 حوالي 346 مليار درهم، وتقدر الموارد الإجمالية بحوالي 314 مليار درهم. وتبين هذه الأرقام فائضا في التحملات بالمقارنة مع الموارد، يقدر ب 32 مليار درهم. وتتوزع تحملات الميزانية العامة على 187 مليار درهم كنفقات التسيير و42 مليار درهم كنفقات الدين و59 مليار كنفقات الاستثمار، مع العلم أنه - وإلى جانب نفقات استثمار الميزانيات العامة - يتشكل الاستثمار العمومي أيضا من نفقات الاستثمار الخاصة بالحسابات الخصوصية للخزينة بمبلغ 10 مليار درهم، وتهم أساسا تعزيز الشبكة الطرقية

الوطنية ودعم البرامج الخاصة بقطاعات الفلاحة والمياه والغابات وتربية المواشي والقطاع السمعي البصري والسكن والعدل والثقافة والرياضة ودعم المقاولين الشباب وكذا ببرامج اجتماعية وتربوية.

بالإضافة إلى هذه النفقات، تضاف نفقات الاستثمار للجماعات المحلية التي تبلغ 12 مليار درهم وتخصص بالأساس لتوسيع تقوية شبكة التطهير وبناء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والأسواق والبنايات العمومية وتهيئة الحدائق والمساحات الخضراء. يضاف كذلك إلى هذا المبلغ من الاستثمار العمومي، نفقات الاستثمار للمؤسسات والمنشآت العامة التي بلغت 122 مليار درهم برسم 2012، وتهم أساسا قطاعات الطاقة والاتصالات والسكنى والفلاحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والفوسفاط والطرق السيارة والنقل الجوي والبحري والسككي.

وبهذا يبلغ الحجم الإجمالي للاستثمار العمومي 188 مليار درهم برسم سنة 2012 مقابل 167 مليار درهم برسم سنة 2011، أي بغلاف إجمالي إضافي يساوي 21 مليار درهم.

ومن جانبها تتوزع موارد الميزانية العامة كما يلي:

- مبلغ 73.4 مليار درهم للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- 9.9 مليار درهم للرسوم الجمركية؛
- 75.62 مليار درهم للضرائب غير المباشرة؛
- 11.75 مليار درهم لرسوم التسجيل والتمبر؛
- 11.38 مليار درهم كعائدات مؤسسات الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية للدولة؛
- 3.2 مليار درهم كموارد تفويت مساهمات الدولة.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إذا كان قانون المالية لسنة 2012 والوثائق المرافقة له، والتي تم إيداعها بمجلس النواب البارحة، يوم الأربعاء صباحا، يتطرق بتفصيل للبرامج والمشاريع ذات الطابع العمومي، فلا بأس أن أعرض بين أيديكم الخطوط العريضة لبرامج عمل القطاعات الوزارية، ولا يخفى على أعضاء البرلمان المحترمين ما ترتب عن تشكيل الحكومة الجديدة من تغييرات في التوزيع القطاعي والوزاري لاعتمادات مشروع ميزانية 2012، كما أن ملاءمة مشروع قانون المالية مع أهداف ومرامي البرنامج الحكومي، تطلب مجهودا استثنائيا من طرف المصالح المشرفة على إعداد الميزانية والميزانيات الفرعية داخل كل القطاعات الحكومية.

وسيقتصر هذا التقديم على المشاريع الكبرى للنسيج الاقتصادي والاجتماعي لتقريب السيدات والسادة أعضاء البرلمان ومن خلالهم الرأي العام الوطني على بنية التوزيع القطاعي لهذه الميزانية.

ففيما يخص البرامج الاجتماعية، سيحظى قطاع التربية الوطنية بما يناهز 42 مليار درهم، تخصص أساسا للارتقاء بمهام المدرسة الوطنية وأدوارها ومتابعة عملية توسيع العرض المدرسي عبر افتتاح 290 مؤسسة تعليمية جديدة و112 داخلية لتمكين المنظومة من بلوغ أهدافها فيما يخص تفعيل إلزامية التمدرس إلى سن 15 سنة.

وحرصا على استعادة رياضة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي، سيخصص لقطاع التعليم العالي غلاف مالي يقارب 9 مليار درهم لتمكينه - على الخصوص - من ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل وتطوير منظومة البحث العلمي والتكنولوجي وكذا دعم وتطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة ضمانا لتكافؤ الفرص، بالإضافة إلى توسيع العرض الجامعي من خلال إنجاز خمس مؤسسات جديدة للتعليم العالي، منها كلية العلوم والتقنيات بالحسيمة والمدرسة الوطنية للتجارة والتدبير ببني ملال ومدرستين عاليتين للتكنولوجيا بقلعة السراغنة وخنيفرة ومدرسة عليا للفنون التطبيقية بالدار البيضاء، مما سيمكن من رفع عدد طلبة التعليم العالي الجامعي إلى 400 ألف طالب.

وسيخصص مبلغ يناهز 12 مليون درهم لقطاع الصحة بهدف الرفع من جودة الخدمات الصحية وتحسين الاستقبال وتوفير الخدمات الصحية اللازمة للعموم وتوفير الرعاية الأولية وتحديث العرض الاستشفائي، خاصة قطاع المستعجلات، وتحسين المؤشرات الصحية والوطنية والمتعلقة خصوصا بصحة الأم والطفل.

وبهدف توفير السكن اللائق وتنويع العرض السكني، سيتم العمل على مواصلة بناء المدن والمراكز الحضرية الجديدة على الخصوص بكل من الخيايطة بنواحي الدار البيضاء والشرافات بالقرب من طنجة، موازاة مع رفع وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي والسكن الموجه لفائدة الأسر المعوزة وكذا السكن الاجتماعي المخصص للكراء.

وسيخصص لقطاع السكن غلاف مالي يناهز 3 مليار درهم بما فيها الموارد المعبأة في إطار "صندوق التضامن للسكنى"، الذي تم توسيع مجال تدخله ليشمل العمليات المتعلقة بتفعيل سياسة المدينة، وتغيير تسميته إلى "صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري"، كما سيتم تحسين تمويله عبر رفع الرسم المفروض على الإسمنت إلى 0.15 درهم للكيلو غرام، يعني بقيمة 0.05 درهم للكيلو غرام، ورصد 65% من حصيلة هذا الرسم لفائدة برامج القضاء على مدن الصفيح وتأهيل المساكن الآيلة للسقوط.

كما يقترح مشروع قانون المالية تدابير جبائية جديدة تحفيزية بالنسبة للسكن الاجتماعي المخصص للكراء لتمكين المواطنين من الاستفادة من سكن لائق، وذلك من خلال إعفاء المؤجرين أشخاصا معنويين أو ذاتيين الذين يخصصون في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة على الأقل 25 سكنا اجتماعيا للكراء لمدة لا تقل على 8 سنوات، ويعفى هؤلاء من الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل بالنسبة للدخول المتأتية من كراء المساكن

الاجتماعية وكذا بالنسبة للدخول المترتبة على زائد القيمة المحقق عند بيع هذه المساكن بعد انقضاء 8 سنوات.

وبالموازاة مع ذلك، يقترح هذا المشروع تشجيع المنعشين على إنجاز المساكن ذات القيمة العقارية المنخفضة، خاصة عبر حذف شرط بنائها في طابق أرضي وثلاث مستويات، وتخصيص هذه المساكن للأشخاص اللذين يقل أو يساوي دخلهم الشهري مرتين الحد الأدنى للأجر عوض مرة ونصف سابقا.

وللعناية بالأسرة والمرأة والطفولة والأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، تم تخصيص مبلغ 637 مليون درهم سيسخر أساسا لتفعيل إستراتيجية وطنية للتنمية، تشمل الأشخاص المعاقين وانتهاج سياسة أسرية تروم تعزيز التماسك الأسري ودعم الأسر في وضعية صعبة والأسر التي تقوم برعاية الأشخاص المعاقين أو المسنين، بالإضافة إلى العناية بحقوق المرأة عبر تعزيز وصولها إلى مناصب المسؤولية وصنع القرار وتشجيع المساواة بين الجنسين فيما يخص الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يخص الشباب والرياضة، سيتم العمل بالأساس على تنمية شبكة المنشآت الرياضة والإيواء ومؤسسات القرب للشباب، من خلال مواصلة إنجاز 125 ناديا سوسيو-رياضيا وتنمية لقاءات الشباب والتواصل بهدف تحفيز الإبداع ومواصلة برامج المخيمات الصيفية لفائدة 300 ألف مستفيد وتنمية الممارسة الرياضية المنظمة وتقوية آليات رياضة النخبة ورياضة المستوى العالي واعتماد منظومة للتكوين والتأطير لفائدة مختلف المتدخلين في مجال الشباب والرياضة. وقد خصص لهذا القطاع غلاف مالي يصل إلى 1.66 مليار درهم.

وفي مجال الثقافة، سيتركز الاهتمام على استكمال أشغال إنجاز البنيات الثقافية الكبرى، منها على الخصوص "المتحف الوطني للفنون المعاصرة"، وكذا مواصلة إحداث مركبات ثقافية محلية وتقديم الدعم للأنشطة الثقافية والفنية. وقد خصص لقطاع الثقافة غلاف مالي يقدر ب 574 مليون درهم.

وتماشيا مع التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، والتزامات البرنامج الحكومي فيما يخص الجالية المغربية المقيمة في الخارج، فسيتم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لاستكمال سياسة عمومية فاعلة ومتناسقة لتدبير شؤون وقضايا مغاربة العالم. وقد خصص لهذه الغاية غلاف مالي يقدر ب 429 مليون درهم.

ولبناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع الروافد، خصص مشروع قانون المالية لسنة 2012، اعتمادات استثمار مهمة لمواصلة إنجاز وتحديث البنى التحتية والنهوض بالقطاعات المنتجة. ويندرج في هذا الإطار: توسيع الشبكة الوطنية للطرق السيارة عبر متابعة أشغال البرنامج التكميلي، سواء فيما يتعلق بالمدار الخارجي للرباط أو الطريق السيار الرابط بين برشيد وبني ملال أو مقطع الجديدة آسفي أو مقطع الدار البيضاء برشيد عبر تيط مليل، وكذا مواصلة إنجاز برنامج الطرق السريعة على طول 1068 كلم، من خلال إطلاق أشغال إنجاز الطريق السريع الرابط بين تازة والحسيمة ووجدة والناظور، وكذا توسيع الشبكة السككية من خلال الشروع في إنجاز خط القطار الفائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء، بالإضافة إلى مواصلة تحديث هذه الشبكة واقتناء آليات جديدة وتأهيل المحطات.

يضاف إلى هذا مواصلة إنجاز وتوسعة وتأهيل الموانئ، من خلال مواصلة أشغال إنجاز الميناء الثاني للمركب المينائي طنجة المتوسط والشروع في أشغال إنجاز ميناء آسفي، للاستجابة لحاجيات المحطة الحرارية الجديدة بالفحم الحجري المستورد، وكذا مواصلة إنجاز أشغال توسعة موانئ طرفاية والداخلة، بالإضافة إلى مواصلة أشغال تهيئة وتوسعة مطارات الدار البيضاء ومراكش وفاس ومواصلة سياسة بناء السدود من خلال الشروع في إنجاز سد خروب بقدرة استيعابية تصل إلى 200 مليون متر مكعب لتعزيز تزويد منطقة طنجة أصيلا بالماء الصالح للشرب، ومتابعة إنجاز 13 سدا كبيرا.

كما ستواصل الحكومة تفعيل برنامج "المغرب الأخضر" عبر رصد غلاف استثماري يناهز 8 ملايير درهم، تخصص أساسا لإنجاز 280 مشروعا تدخل ضمن الفلاحة التضامنية لفائدة 87.000 مستفيدا، بالموازاة مع استكمال أشغال إنجاز القطبين الفلاحيين بكل من مكناس-تافيلالت والمنطقة الشرقية، والشروع في إنجاز ثلاثة أقطاب فلاحية جديدة بكل من تادلة ومراكش وأكادير، فضلا عن مواصلة إنجاز البرنامج الوطني الاقتصادي في الري وبرنامج تهيئة المجال الفلاحي والقروي والمناطق المخصصة للرعي.

وستتواصل الإستراتيجية المائية من خلال تقوية البنيات التحتية للماء الصالح للشرب بالوسط الحضري وتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي وكذا إنجاز المنشآت الفنية للحماية من الفيضانات، وذلك بغلاف استثماري يقدر ب 8.3 مليار درهم.

كما تم العمل على بلورة الأهداف المحددة للسياسة البيئية والمتجلية على الخصوص في وضع نظام للحماية المستدامة للبيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي والفضاءات والمحميات والموارد الطبيعية وكذا مواصلة البرنامج الوطني للتطهير السائل من خلال برمجة مشاريع جديدة لمعالجة المياه العادمة بالاعتماد على الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بكلفة إجمالية تناهز 900 مليون درهم.

هذا، وستتم متابعة تنفيذ البرامج المعتمدة في إطار إستراتيجية "Halieutis" عبر تفعيل المخطط الوطني لمراقبة جودة الأسماك والحد من الصيد الغير المرخص والغير المقنن ومواصلة برنامج دعم الصيد الساحلي والتقليدي من خلال استكمال إنجاز نقطة التفريغ المهيأة بإقليم الحسيمة، وكذا أشغال تهيئة 3 نقط للتفريغ بكل من "سيدي بولفضايل" و"أكلو" بإقليم تيزنيت و"مولاي بوسلهام" بإقليم القنيطرة، وانطلاق أشغال إنجاز

قريتين للصيادين بكل من "بدوزة" بالجديدة و"الكدية" بواد إيكيم.

وفي مجال الطاقة، سيتم العمل على مواصلة المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية في مجال الكهرباء وكذا المخطط الوطني للنجاعة الطاقية، بالإضافة إلى متابعة برامج تنمية الطاقات المتجددة من خلال الشروع في إنجاز مركب الطاقة الشمسية بورزازات وتسريع وتيرة إنجاز 6 مواقع مخصصة للطاقة الريحية، ويتعلق الأمر بمواقع جبل خلادي وتازة والحومة وأخفنير وطرفاية وباب الواد. ويقدر الغلاف الاستثماري المخصص للإستراتيجية الطاقية برسم هذه السنة ب 11 مليار درهم.

وفي إطار تفعيل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، ستتم مواصلة إنجاز 5 أقطاب صناعية مندمجة مخصصة للخدمات المرحلة وقطبيين صناعيين مندمجين مخصصين لصناعة السيارات بكل من القنيطرة وطنجة ومتابعة إنجاز القطب الصناعي المندمج المخصص لصناعة أجزاء الطائرات بالنواصر، بالإضافة إلى تكثيف الإجراءات الهادفة إلى إنعاش استثمار القطاع الخاص في المهن العالمية للمغرب وتعزيز التكوين عبر إطلاق أشغال إنجاز المدرسة المركزية للدار البيضاء وملحقة للمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات بفاس، بالإضافة إلى 3 معاهد متخصصة في صناعة السيارات.

وفي ميدان التكنولوجية الإعلامية الحديثة، سيتم العمل على مواصلة تفعيل مخطط "المغرب الرقمي" من خلال تجهيز وربط المؤسسات التعليمية بالأنترنيت ومواصلة وتحسين وتطوير الخدمات المقدمة في إطار برنامج "الحكومة الإلكترونية"، بالإضافة إلى متابعة تفعيل برنامج "مساندة" الذي يهدف إلى تمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من الولوج إلى المعلوميات.

وبخصوص القطاع السياحي، ستتم مواصلة استكمال "المخطط الأزرق"، خاصة منها محطة السعيدية ولوكسوس وموغادور والشواطئ البيضاء، فضلا عن مواصلة برنامج تنمية السياحة ذات القيمة المضافة العالية الخاصة ببعض الأنشطة الثقافية والرياضية، وكذا مواصلة تنفيذ مخطط "بلادي" من خلال فتح محطة سياحية "إمبي ودار" بأكادير، ويصل الغلاف الاستثماري المخصص لوزارة السياحة برسم سنة 2012 إلى 500 مليون درهم.

كما ستتم مواصلة البرامج المندرجة في إطار الصناعة التقليدية، من خلال تعزيز البنيات التحتية للإنتاج والتسويق عبر إنجاز 12 قرية للصناع التقليديين ومركب للصناعة التقليدية بشيشاوة وكذا تهيئة 17 مركبا خاصا بالصناعة التقليدية بكل من آزرو وطنجة وأبي الجعد وسطات والدار البيضاء والصويرة وأزيلال ومكناس وتيزنيت وسلا وأزمور وورزازات والسمارة وخريبكة والعيون وكلميم وأصيلا، فضلا عن مواصلة مواكبة الفاعلين المرجعيين.

وسيتم العمل على مواصلة تفعيل استراتيجية دعم قطاع التصدير من خلال تكثيف وتنويع العمليات الترويجية ووضع آليات لدعم القدرات التصديرية للشركات المغربية، بالإضافة إلى تنويع الأسواق خاصة منها الإفريقية وتقوية آليات اليقظة الإستراتيجية، من خلال تخصيص غلاف مالي يصل نصف مليار درهم برسم هذه السنة.

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تلكم هي الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2012، التي من المنتظر أن تفضي إلى تحقيق نسبة نمو تناهز 4.2%، مع حصر نسبة التضخم في ما دون 2.5% وعجز الميزانية في حدود 5%.

وما من شك أنكم لمستم عبرها انسجام مقتضيات هذا المشروع مع التوجيهات الملكية السديدة وأولويات البرنامج الحكومي الذي حظي بثقتكم، ولمستم كذلك حرص الحكومة على إعطاء إشارات قوية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في ظل إكراهات الظرفية العالمية والإقليمية والوطنية، من خلال تكثيف الاستثمار العمومي لتوفير التمويل اللازم لمواصلة الأوراش الكبرى والإستراتيجيات القطاعية ودعم التشغيل وتنفيذ الالتزامات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي واعتماد تدابير استعجالية لمواجهة انعكاسات تأخر التساقطات المطرية، وقد لمستم - لا محالة - كذلك البعد الاجتماعي لهذا المشروع، الذي جعل في صلب أولوياته ضمان ولوج عادل للخدمات الأساسية من صحة وتعليم وسكن لائق وترسيخ مبادئ التضامن وتكافؤ الفرص.

كما لمستم كذلك، مدى واقعية هذا المشروع من خلال الفرضيات الحذرة المعتمدة لارتباطها مع وضع اقتصادي عالمي غير مستقر.

وفي هذا الصدد، وفي الختام، لا بد من التأكيد أن ربح الرهانات المطروحة على بلادنا في مواجهة تقلبات الظرفية الدولية، وفي ظل واقع إقليمي مضطرب سياسيا واجتماعيا، موازاة مع الحرص على سلامة التوازنات المالية والاجتماعية، يستدعيان التحلي بروح المسؤولية وروح المبادرة والانخراط الجماعي لكافة الفاعلين، سياسيين واقتصاديين واجتماعيين، تحصينا لمكتسبات بلادنا في وضعية بدأت تعاني فيها عديد من البلدان بما فيها الأوربية، من فقدان السيطرة على القرار السيادي في المجالات المالية والاقتصادية.

ولا يخامرنا شك في تفضل مجلسيكم الموقرين بدراسة وإغناء هذا المشروع بمقترحاتكم وملاحظاتكم ووضعه في صيغته النهائية وإصداره في أقرب الآجال، ليكون فعلا مشروعا ينسجم مع روح اللحظة المتميزة التي تعبرها بلادنا كلحظة بناء متجدد على ضوء مقتضيات الدستور الجديد، من أجل توفير سبل التقدم والازدهار والسؤدد والعزة للشعب المغربي، ومن أجل تعزيز مكانة بلادنا إقليميا ودوليا في ظل التحولات الجارية.

وإذ تبقى الحكومة رهن إشارتكم لتقديم كافة التوضيحات الضرورية لإثراء النقاش الجدي والمثمر حول مضامين هذا المشروع، أتمنى لعملنا جميعا التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدين الوزيرين على عرضيهما المتكاملين. شكرا للسيد رئيس الحكومة. شكرا للسيد رئيس مجلس المستشارين. شكرا للسيدة والسادة الوزراء. شكرا للسيدات والسادة المستشارين والنواب البرلمانيين. شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.